على دخول الحكومة» (دوريت غيفن، **عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢١). البعض الآخر رأى ان التنازلات التي قدمها الليكود في القضايا التي كانت عالقة بين الحزبين، دافعها التوجيهات غير القابلة للتأويل التي اعطاها شامير لعضو الكنيست دان ميريدور، للتوصل الى اتفاق مع الوزير موشي شاحل، لاقامة حكومة وحدة وطنية، بأي ثمن (**هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/٢٠). وبينما اعتبرت صحيفة «عل همشمار» (١٩٨٨/١٢/٢٢)، «ان الحزبين [الليكود والمعراخ] كانا يعتزمان، منذ البداية، العودة الى حكومة الوحدة الوطنية»، فان المعلّق الصحفي مناحيم راهط رأى ان الدافع الاساسي لشامير، في ذلك، كونه لم يكن يملك خياراً فعلياً لاقامة حكومة ضيّقة القاعدة (**معاريف**، ١٩٨٨/١٢/٢٣). وأوضح راهط وجهة نظره بقوله: «عملياً، كان شامير انجز اتفاقيات مكتوبة مع أربعة احزاب فقط، هي شاس واغودات يسرائيل والمفدال وهتحياه. امّا الاتفاق الذي توصل اليه مع حركة ديكل هاتوراه، ففقد فعاليته قبل ان يجف الحبر الذي كتب به، بسبب معارضة اغودات يسرائيل لمطلب كتلة ديكل هاتوراه بتولّي ادارة شعبة التعليم الديني الاصولي في وزارة الاديان. وهكذا، فدون كتلة ديكل هاتوراه [مقعدان]، فان الليكود، بمقاعده الاربعين، يبقى مستنداً الى تأييد ١٦ عضو كنيست من الكتل الدينية، اضافة الى اعضاء كتلة هتحياه الثلاثة ـ أي ما مجموعه ٥٩ عضو كنيست؛ وبالتالي، كان ينقصه مقعدان. ومنذ الاول من تشرين الثاني (نوفمبر)، ادرك شامير ان من الصعب عليه تأمين هذين المقعدين، لأنه من غير الممكن، تقريباً، الجمع بين الذئب والنعجة سوياً ـ اغودات يسرائيل وديكل هاتوراه. كذلك، لم يكن من السهل عليه الاستجابة لارادة زئيفي [موليدت] ومطالب رفائيل ايتان [تسومت] الانذارية» (**المصدر نفسه**).

واقع الحال هذا، بالنسبة الى امكانات تشكيل حكومة ضيقة القاعدة، كان في صلب اصرار بيرس على عدم التنازل في موضوع رئاسة اللجنة المالية للكنيست، آخر نقطة الخلاف التي بقيت عالقة. فعلى الرغم من الحاح بعض وزراء حزب العمل لابداء مرونة في هذا الموضوع، وفقاً لاقتراح الوزير شاحل، باسناد رئاسة اللجنة الى الليكود، وفي المقابل، ان يتمثّل المعراخ في اللجنة بعضو آخر زيادة على تمثيل الليكود، من اجل التوازن، فقد أصرّ بيرس على ان الليكود سيتنازل، لأنه لا يملك امكان تشكيل حكومة ضيقة. وبالفعل، تنازل الليكود عن مطلبه بشأن رئاسة اللجنة المالية، فأزيل آخر العقبات امام التوصل الى اتفاق ائتلافي (يوسف حاريف، **المصدر نفسه**). أما بقية نقاط الخلاف، فتمّت تسويتها كما سنرى لاحقاً.

في المقابل، كان الجانب السياسي في الاتفاق مع المعراخ هو محور الاهتمام الاساسي لشامير، الذي تمسّك بموقفه الرافض اسناد حقيبة الخارجية الى بيرس، الى جانب الاصرار على تضمين الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة بنداً واضحاً وغير قابل للتأويل بشأن رفض اسرائيل التفاوض مع م.ت.ف. وكذلك التأكيد، في الاتفاق الجديد، على موقف الحكومة السابقة في ان اسرائيل سوف تعارض اقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وفي الاراضي الواقعة بين اسرائيل ونهر الاردن (**المصدر نفسه**).

الاتفاق الائتلافي؛ بلبلة واستنكار

وهكذا، فبينما كانت الاحزاب الدينية واليمينية المرشّحة لتشكيل حكومة ضيّقة القاعدة برئاسة الليكود في انتظار الموعد الذي تأجّل الى مساء الاثنين (١٩٨٨/١٢/١٩) للتوقيع على الاتفاق الائتلافي بينها وبين الليكود، كانت المعلومات التي تسربت من مجرى المفاوضات بين الليكود والمعراخ، تتحدث عن احتمال توصلهما الى اتفاق بشأن تشكيل حكومة موسّعة. وبالفعل، فقد اتضح لزعماء الكتل الدينية، الذين التقاهم شامير مساء ١٩٨٨/١٢/١٩، ان زعيم الليكود يبغي الحفاظ على كل الاحتمالات مفتوحة بانتظار التوقيع النهائي على الاتفاق مع المعراخ (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢٠).

في هذا الوقت بالذات، كان الوزير موشي شاحل (العمل) وعضو الكنيست دان ميريدور، يضعان اللمسات الأخيرة على المواضيع التي اقتضت ذلك، بعد الانتهاء من بلورة اهم البنود السياسية في الاتفاق، تمهيداً للتوقيع على الاتفاق بالاحرف الاولى صبيحة اليوم التالي، من جانب كل من شامير وبيرس (**المصدر نفسه**).